FTDES
المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
Observatoire Social Tunisien
المرصد الاجتماعي التونسي
FORUM TUNISIEN POUR LES DROITS ÉCONOMIQUES ET SOCIAUX
عدد: 97

نشرية شهر اكتوبر 2021

789
تحركا احتجاجيا

19
حالة إنتحار
و محاولة إنتحار

1470
مهاجر(ة)

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
2 شارع فرنسا عمارة ابن خلدون (الناسيونال سابقا)
الطابق الثاني شقة 325 تونس باب بحر 1000
الهاتف: 129 325 71 (216+) الفاكس: 128 325 71 (216+)
contact@ftdes.net www.ftdes.net

FRIEDRICH EBERT STIFTUNG
CCFD TERRE SOLIDAIRE

المقدمة

حين تراجع عدد الاحتجاجات الاجتماعية خلال الشهرين الأخيرين من العام 2015، وهذا الأخير هو سنة مهمة اعتمدناها كمؤشر باعتبارها اولى سنوات الحكم ما بعد تنظيم اولى الانتخابات العامة نهاية العام 2014 والخروج من المرحلة التأسيسية الى مؤسسات الحكم الدائم، لا أحد كان يعتقد انها مجرد هدوء يسبق عاصفة أتى بها لاحقا شهر جانفي (2016). اذ اندلعت احتجاجات واسعة في أرجاء البلاد اضطرت اثرها حكومة الحبيب الصيد انذاك لفرض حظر تجول في مختلف الجهات في مواجهة احتقان اجتماعي كبير اهتزت له البلاد وكان شعاره الابرز المطالبة بالتشغيل وبوضع حد للفساد في المناظرات. وكان قادحه اعتصام لمعطّلين عن العمل في مقر ولاية القصرين انتهى بتحديد قائمة في الانتدابات سرعان ما شابها فساد وتلاعب بالاسماء من قبل مسؤول في الجهة وانتهى الامر باقدام المرحوم رضا اليحياوي، احد المعتصمين الذين تم التلاعب بأسمائهم، على الانتحار.

وهي حادثة كشفت مستوى الارتباك لدى الحكومة آنذاك سواء من حيث خطابها الموجه للراي العام أو من حيث عدم امتلاكها لخطة وبرامج تستجيب لتطلعات الشارع وفي مقدمتها التشغيل والعدالة الاجتماعية.
وقد مرت الأرقام خلال الثلاثي الأخير من 2015 من 910 تحرك احتجاجي في شهر اكتوبر الى 390 تحرك احتجاجي خلال شهر نوفمبر اي بتراجع فاق 50% الى 534 تحرك احتجاجي خلال شهر ديسمبر. هذا التدرج والهدوء اتجه لاحقا نحو انفجار اجتماعي كبير خلال شهر جانفي والذي سجل 1521 تحرك احتجاجي حوالي 49 % منها تحركات عشوائية أي تنزع نحو العنف. هذا الانفجار كان متوقعا بالنسبة للمتابعين للوضع الاجتماعي فالناس كانت تبحث عن تحقيق انتظاراتها وعن المرور نحو الإنجاز بالنسبة للأحزاب الفائزة في الانتخابات والتي ألقت بوعود من الحجم الثقيل في حملاتها الانتخابية. ومثّل شهر اكتوبر مؤشرا لما سيحصل لاحقا. وقد ارتبط كل حصاد تم تسجيله خلال شهر اكتوبر، منذ العام 2015 وصولا الى اكتوبر 2021، حول الاحتجاجات الاجتماعية والحراك الاجتماعي بالوضعية السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها البلاد وارتبط الانفراج في الغالب ب"هدنة" يمنحها اصحاب المطالب الاقتصادية والاجتماعية للقائمين على الحكم. فهدنة اكتوبر 2018 (تم تسجيل 467 تحرك احتجاجي) كان يقابلها تنظيم انتخابات عامة نهاية العام 2019 وهدنة اكتوبر 2021 (تم تسجيل 789 تحرك احتجاجي) يقابلها وضع سياسي جديد بدأت تعيشه البلاد منذ 25 جويلية ويفترض انه محطة جديدة من محطات الانتقال الديمقراطي.

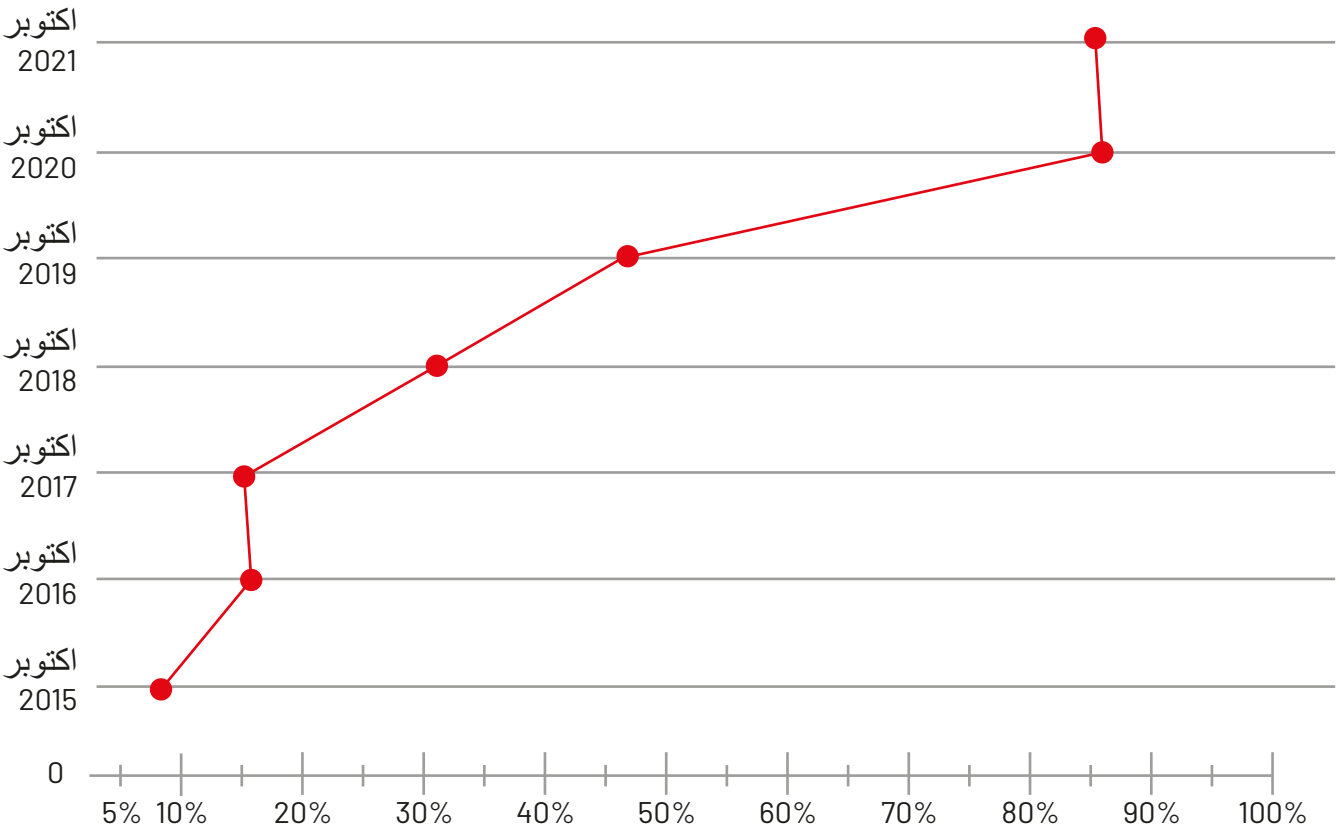

"أكتوبر العنيف"

صحيح ان حصاد اكتوبر 2015 واكتوبر 2021 هما الأضعف طيلة السبع سنوات الماضية (467 و 789 تحرك احتجاجي) في علاقة بالحراك الاجتماعي والتحركات الاحتجاجية المرصودة الا انه هناك تطور لافت ومهم بين الرقمين في علاقة بنسبة الاحتجاجات العشوائية اي تلك التي تنزع نحو العنف. وهنا يكمن الخطر. فالاحتجاجات العشوائية زادة منذ اكتوبر 2015 بنسبة تفوق 800 % ! اذ كانت في حدود 9.23% وأصبحت في حدود 15.8% في اكتوبر 2016 ثم في حدود 14.4 في اكتوبر 2018 وارتفعت الى 31.4% في اكتوبر 2018 ثم الى 44.1 % في اكتوبر 2019 وقفزت النسبة الى 86.7% في اكتوبر 2020 ثم 85.9%.

ويمكن تفسير هذه الزيادة القياسية في نسبة الاحتجاجات العشوائية بتفاقم انتظارات الناس وعلوّ سقفها وعدم تفاعل القائمين على السلطة مع مطالب الحراك الاجتماعي وفشل الخيارات الاقتصادية والاجتماعية في خلق نمو وبدائل اقتصادية تحقق "الخبز والكرامة والعدالة الاجتماعية". الامر الذي فاقم من حدة الاحتقان الاجتماعي ومن نزوعه نحو العنف ومن تنوع اشكاله والفاعلين فيه والفضاءات الحاضنة له.

ماذا بعد التهدئة ؟

تم رصد 789 تحركا احتجاجيا طيلة شهر اكتوبر وهو حصاد يقل بنسبة 21 % مقارنة بحصاد احتجاجات شهر سبتمبر ويزيد بنسبة 78 % عن حصاد احتجاجات شهر اوت. وهي مؤشرات تشابه ما حصل من ارقام خلال الثلاثية الاخيرة من 2015 او اولى الهدنات التي خاضها الحراك الاجتماعي أملا في تحقيق مطالبه. وبالتالي تنفتح هذه الأرقام على سيناريوهين اثنين : الأول استمرار الهدنة خاصة بالنسبة للحركات الاجتماعية التي تنظمت وخاضت معاركها ولديها اتفاقيات لم تمر للتطبيق بعدُ على غرار عمال الحضائر والمنتفعين بآليات التشغيل الهش وطالبي الشغل في مناطق الاحتجاجات التقليدية مثل القصرين وبوزيد وقفصة وقابس وتطاوين وهذا امر يظل مرتبط بمدى امتلاك الحكومة لخطة عمل فيها اجندا واضحة لتنفيذ تلك الاتفاقيات وفيها خيارات اقتصادية قادرة على الاستجابة لمطالب المهمشين وأصحاب الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. والثاني هو سقوط هذه الهدنة والمرور نحو انفجار اجتماعي كبير يغذيه عجز الرئيس وحكومته هذه المرة على الاستجابة لسقف الانتظارات العالي جدا ما بعد 25 جويلية.

وقد تميز شهر اكتوبر 2021 باستمرار ذات المناخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي المأزوم حيث تسود الضبابية وعدم وضوح الرؤية فيما يكتفي الرئيس بمهاجمة الاحزاب والتقسيم بين "هم" الاشرار و"نحن" الاخيار دون ان يطرح خطة طريق واضحة بخصوص تاريخ انتهاء التدابير الاستثنائية المعلنة ولا كيفية انتهاؤها ودون ان يتم الكشف عن خطته لحل الازمة الاقتصادية ومنها الوضع الحرج للمالية العمومية الذي انعكس سلبا على مستوى الخدمات الأساسية الممنوحة للمواطن في مجالات الصحة والتعليم والنقل.

هذا الوضع الضبابي وحالة الترقب في مرحلة انتقالية جديدة سمحا بارتكاب تجاوزات منها استمرار المضاربة والاحتكار والتلاعب بالاسعار سواء بالنسبة للمواد الغذائية والاستهلاكية. كما سمحت بارتكاب تجاوزات اخرى في علاقة ببروتوكول دفن النفايات الطبية كما تفاقم تهريب الأموال.

اما اقتصاديا لم تتضح الى غاية شهر اكتوبر ملامح قانون المالية التكميلي للعام الجاري ولا ملامح قانون المالية للعام الجديد فيما يستمر تدهور المقدرة الشرائية للمواطن.

تقرير الاحتجاجات لشهر أكتوبر

عادت القيروان لتصدّر المشهد الاحتجاجي خلال شهر اكتوبر. وهي منطقة احتجاج تقليدي احتلت لسنوات عديدة مرتبة الصدارة قبل ان تحدث تداعيات جائحة كورونا تغيرات على مستوى الخارطة الاحتجاجية منذ افريل 2020 ويصبح مركز الثقل الاحتجاجي في ولايات اخرى مثل سيدي بوزيد وتونس.

ويأتي اقليم الوسط الغربي في طليعة المناطق الأكثر احتجاجا بحوالي 38 % من مجموع الاحتجاجات المرصودة يليه بنسب متقاربة وبحسب الترتيب الجنوب الغربي (18.7%) ثم الجنوب الشرقي (17.3%) والشمال الشرقي (13%) والوسط الشرقي (11.5%) ثم الشمال الغربي (0.88%).

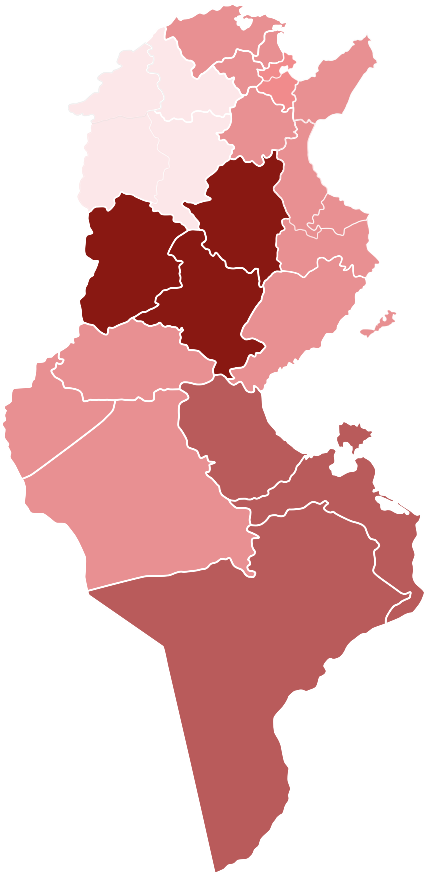

789 احتجاج

الشمال الشرقي	103	7	الشمال الغربي
الوسط الشرقي	91	304	الوسط الغربي
الجنوب الشرقي	147	137	الجنوب الغربي

بن عروس	31	1	أريانة
تونس	67	2	بنزرت
منوبة	0	0	زغوان
باجة	2	2	نابل
سليانة	2	1	جندوبة
سوسة	36	2	الكاف
المنستير	1	51	صفاقس

سيدي بوزيد	100	3	المهدية
القيروان	162	42	القصرين
قابس	40	67	تطاوين
توزر	43	40	مدنين
قفصة	91	3	قبلي

ومثلت الاحتجاجات العشوائية نسبة 85.9 % من مجموع الاحتجاجات المرصودة. بل ان الاحتجاجات العشوائية بلغت نسبة 97 % في ولاية تطاوين و96% في صفاقس

678			111		
أريانة	1	31	أريانة	0	0	بن عروس
بنزرت	0	64	بنزرت	2	3	تونس
زغوان	0	0	زغوان	0	0	منوبة
نابل	0	0	نابل	2	2	باجة
جندوبة	1	1	جندوبة	0	1	سليانة
الكاف	0	34	الكاف	2	2	سوسة
صفاقس	49	1	صفاقس	2	0	المنستير
المهدية	2	81	المهدية	1	19	سيدي بوزيد
القصرين	37	131	القصرين	5	31	القيروان
تطاوين	65	36	تطاوين	2	4	قابس
مدنين	35	39	مدنين	5	4	توزر
قبلي	0	70	قبلي	3	21	قفصة

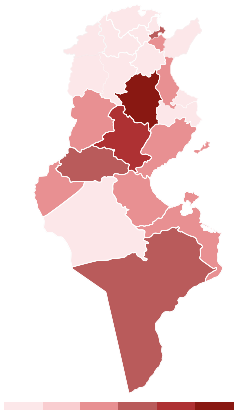

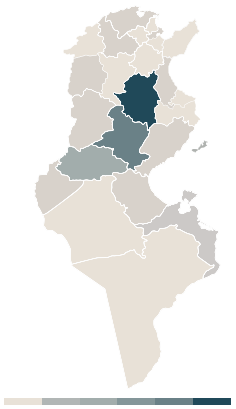

كما بلغت نسبة الاحتجاجات المنظمة 53.4% والتلقائية 47.6%.

368			421		
أريانة	1	31	أريانة	0	0	بن عروس
بنزرت	1	35	بنزرت	1	32	تونس
زغوان	0	0	زغوان	0	0	منوبة
نابل	1	1	نابل	1	1	باجة
جندوبة	0	0	جندوبة	1	2	سليانة
الكاف	2	1	الكاف	0	35	سوسة
صفاقس	34	1	صفاقس	17	0	المنستير
المهدية	3	76	المهدية	0	24	سيدي بوزيد
القصرين	22	95	القصرين	20	67	القيروان
تطاوين	5	3	تطاوين	62	37	قابس
مدنين	6	1	مدنين	34	42	توزر
قبلي	1	48	قبلي	2	43	قفصة

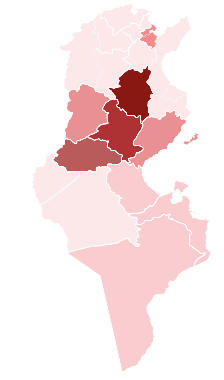

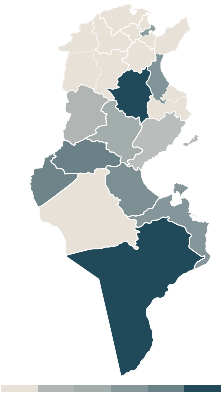

ومثل الاعتصام ابرز الاشكال الاحتجاجية التي خاضها المحتجون وذلك بنسبة 58.7% تليه الوقفات الاحتجاجية بنسبة 9.6% ثم منع الالتحاق بالدروس بنسبة 8.7% وغيرها من الاشكال الاحتجاجية مثل الإضراب والاضراب عن الطعام والتنديد وحرق العجلات المطاطية والاحتجاج عبر مواقع التواصل الاجتماعي وإلقاء الحجارة وغيرها.

اليات التحركات الاحتجاجية

463
يوم اعتصام

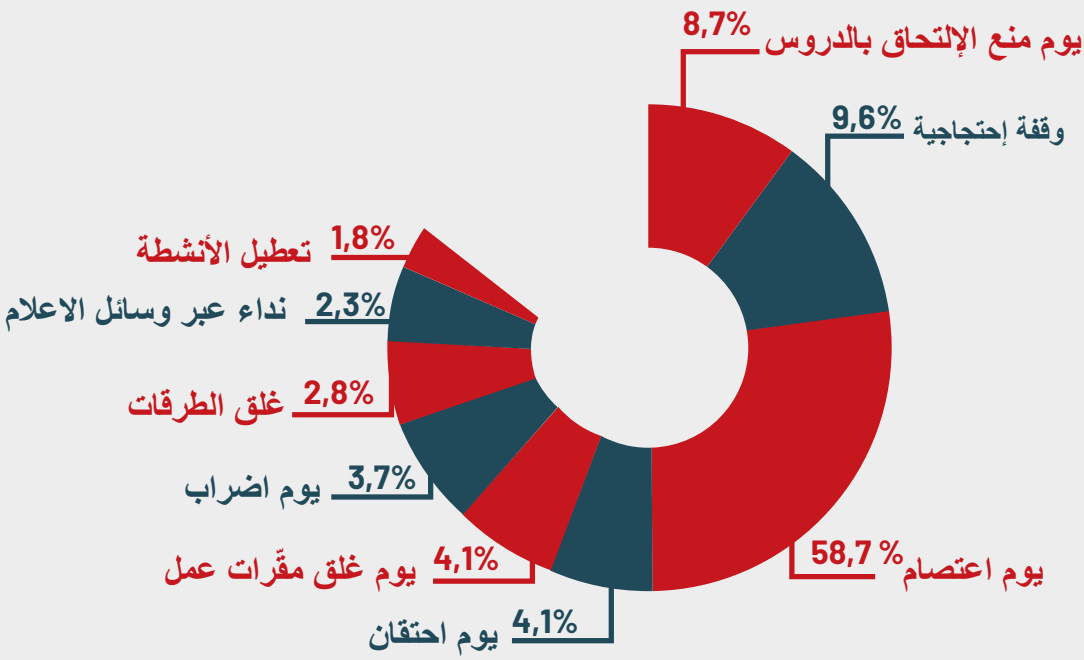

اما على مستوى الفاعلين في الحراك الاجتماعي مثل الرجال نسبة 25.5 % ومثلت الاحتجاجات المختلطة بين الجنسين نسبة 74.4%.

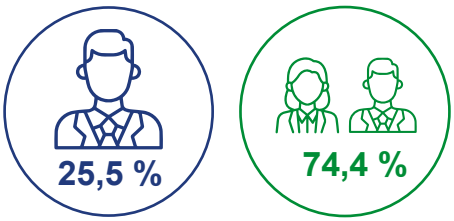

توزع المحتجين حسب الجندر

وتاتي المطالب ذات الخلفية الاقتصادية والاجتماعية في مرتبة أولى بنسبة 76 % تليها المطالب ذات الخلفية الادارية وذلك بنسبة 19%. ومن ضمن المطالب التي رفعها المحتجون :

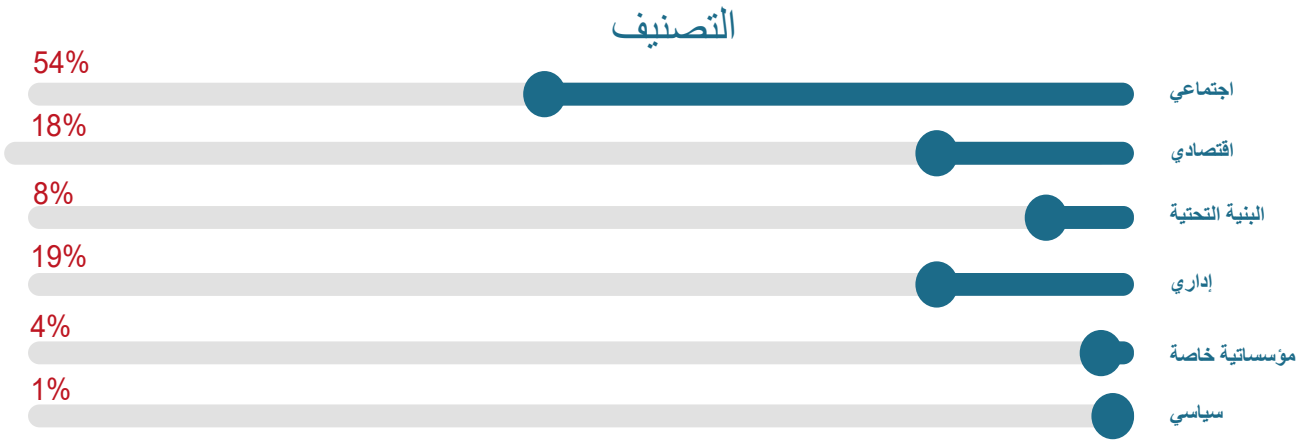

- الحق في الماء (11 %) منها التنديد بانقطاع مياه الشرب (6%) وطلب الربط بشبكة مياه الشرب (5%)
- الحق في التشغيل (30%) منها المطالبة بتفعيل اتفاقيات (5%)
-المطالبة بحقوق العمال (20%) منها تحسين الوضعيات المهنية (14%) وهضم حقوق العمال (7%) وعدم حصول على أجر(7%).
- الحق في التنمية (9%)
- الحق في بنية تحتية سليمة (11%) منها احتجاجات بسبب الغياب التام لهذه البنية(9%).

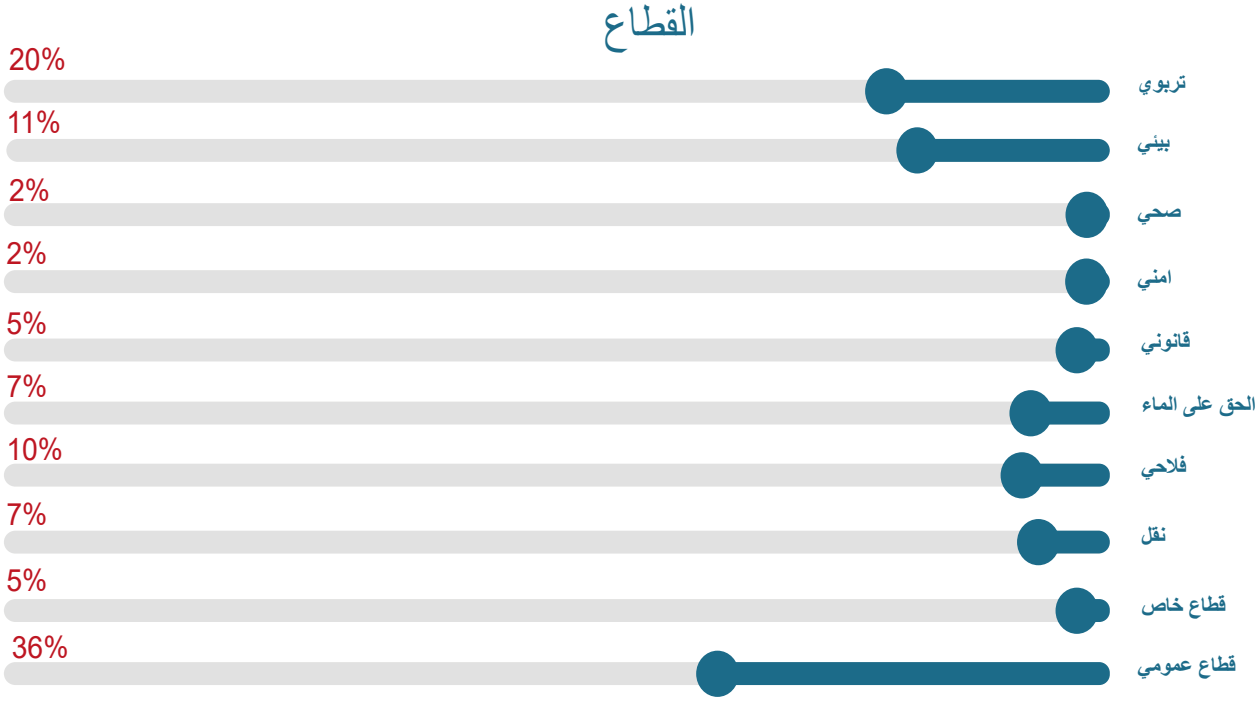

اما الفاعلون فقد كانوا سكان وأولياء (12%) واطار تربوي (7%) وتلاميذ (5%) وطلبة (4%) وعاطلون عن العمل(32%) وفلاحين (5%) وبحارة (5%) وسوّاق (5%) بينهم سوّاق في القطاع العام(4%).

ومثلت الطرقات والمؤسسات التربوية اكثر الفضاءات الحاضنة للاحتجاجات بنسبة 23 % لكل منها تليها الفضاءات الحكومية بنسبة 11%.

ومثلت السلطات المركزية ابرز جهة توجه اليها المحتجون بمطالبهم وذلك بنسبة 59% تليها السلطات الجهوية بنسبة 32% ثم شركة استغلال وتوزيع المياه (صوناد) بنسبة 5 %.

فضاءات التحركات الاحتجاجية

مقرات عمل	9 %
الطرقات	23 %
وسائل الإعلام	3 %
مقرات الوزارات	8 %
المؤسسات التعليمية	23%
مقر الولاية	1 %
الشبكات الاجتماعية	1 %
مستشفيات	1 %
مقرات المعتمديات	9 %
مقرات السيادة	5 %

اهم فاعلي التحركات الاحتجاجية

الموظفون	15 %
السكان	18 %
العاطلين عن العمل	16 %
اصحاب الشهائد العاطلين عن العمل	16 %
العمال	7 %
الاولياء	12%
اخر	5 %
الصحفيين	1 %
المعلمين	7 %

تقرير حول الهجرة غير النظامية اكتوبر 2021

مقارنة بنفس الفترة خلال السنوات 2018 – 2019 – 2020 - 2021

شهد شهر اكتوبر وصول 1470 مهاجرا تونسيا بزيادة تقدر ب13% مقارنة باكتوبر 2020 ليبلغ بذلك عدد الواصلين منذ بداية هذه السنة 14308 مهاجرا تونسيا الى السواحل الايطالية وهو ما يمثل 27بالمائة من جملة الواصلين الى ايطاليا وبزيادة تقدر ب 27.6% مقارنة بنفس الفترة خلال سنة 2020 كما نجحت السلطات التونسية خلال اكتوبر 2021 في إحباط 263 عملية اجتياز اي بزيادة تقدر ب67.5% مقارنة باكتوبر 2020 كما منعت 2739 مهاجره من الوصول إلى السواحل الإيطالية بما يرفع عدد المهاجرين الذين تم منع اجتيازهم منذ بداية السنة الى 22147 اي بزيادة ب86.1% مقارنة بنفس الفترة خلال سنة 2020 فرغم القبضة الأمنية بمختلف الوسائل البشرية واللوجستية والتقنية ورغم المراقبةالجوية التي توفرهاالوحداتالبحرية والهوية الاوروبيةالمنتشرة قبالة السواحلالتونسية فإن الديناميات المختلفة للهجرة غير النظامية سواء المنظمة ذاتيا أو في اطار شبكات تهريب المهاجرين تنجحفي تجاوز هذا الحصن المدعوم اوروبيا.

توزيع الواصلين الى إيطاليا خلال شهر اكتوبر 2021

الواصلين	الرجال	النساء	القصر مع مرافقة	القصر دون مرافقة
اكتوبر	1470	1223	51	62	134
المجموع	14308	11303	521	561	1922

2483 قاصرا تونسيا نجح في الوصول الى السواحل الإيطالية خلال هذه السنة منهم 1922 دون مرافقة وهي أرقام مرعبة تعكس جزءا من الواقع المزري للطفولة في تونس رغم الترسانة القانونية لحماية حقوق الاطفال التي يظهر عجزها أمام غياب الارادة السياسية في معالجة الظاهرة بعيدا عن المقاربات الامنية. ان الازمة متعددة الأبعاد التي تمر بها تونس لا يمكن ان تفسر وحدها ما يقع للطفولة في تونس وما تعانيه من انتهاكات تجمع بين الانقطاع المدرسي والعنف وغيرها من الظواهر . أمام حالة الاحباط العامة والخوف من الحاضر والمستقبل وعطوبة الدولة وهياكلها يلقى بأطفال تونس فريسة سهلة لمهربي البشر. تنهار مقاومة العائلة للمشروع الهجري غير النظامي لابنائها لتصبح متسامحة او مشاركة او مشجعة. حيث نقدر عدد العائلات الواصلة الى ايطاليا هذه السنة بحوالي 500 عائلة.

توزيع عمليات الاجتياز المحبطة حسب الجهات خلال شهر اكتوبر

	مدنين	قابس	صفاقس	المهدية	المنستير	سوسة	نابل	تونس	بنزرت	جندوبة
اكتوبر	7,5%	3,7%	28,78%	21,21%	10,6%	6%	8,3%	9,8%	3,7%	-

* وجود هذه العلامة لا يعني ان هذه الجهات لا تشهد عمليات اجتياز لكن المعطيات الرسمية المنشورة في البلاغات لم تتضمن عمليات اجتياز محبطة في هذه الجهات

توزيع المجتازين حسب الجنسيات خلال شهر اكتوبر

	تونسيون/ات	غير تونسيين/ات
اكتوبر	35%	65%

برزت خلال شهر اكتوبر جهة المهدية التي شهدت 21 بالمائة من عمليات الهجرة المحبطة لتحل ثانيا إثر ولاية صفاقس. كما شهدت الليلة الفاصلة بين 2 و3 أكتوبر احباط 47 عملية اجتياز في البحر حسب بلاغ وزارة الداخلية وهو رقم مثير للاهتمام ويطرح التساؤل حول حجم الإمكانيات اللوجستية والتقنية التي تمت تعبئتها اذا ما قارناها بحادثة الغرق يوم 16 أكتوبر بعرض سواحل المهدية التي رغم وصول وحدة بحرية على عين المكان واكتفت بانقاذ 6 مهاجرين وقفلت راجعة للميناء دون استدعاء وحدات أخرى بصفة عاجلة لاستكمال عمليات الإنقاذ باعتبار ان 25 مفقودا يجهل مصيرهم.

لا تزال شبكات تهريب المهاجرين تستقطب اكثر المهاجرين من جنوب الصحراء وتبرز هنا تحديدا ظاهرة التحيّل والتي تساهم في احباط اغلبية محاولات الاجتياز. تتحيل هذه الشبكات على مهاجري جنوب الصحراء وتتولى اعلام السلطات الأمنية بصفة مباشرة او غير مباشرة بعد ان تجمع الأموال. تنشط هذه الشبكات بكثافة ودون رادع حتى على الشبكات الاجتماعية.

توزيع عمليات الاجتياز المحبطة خلال شهر أكتوبر

مآسي الهجرة غير النظامية على السواحل التونسية خلال شهر اكتوبر

عدد الضحايا والمفقودين
34

شهد ليلة 16 أكتوبر الحادثة الأكثر مأساوية خلال هذا الشهر حيث أسفر انقلاب مركب بعرض سواحل المهدية عن انتشال 4 جثث في مرحلة أولى وإنقاذ 7 و25 مهاجرا في عداد المفقودين. تطرح هذه المأساة الأولوية المطلقة للمقاربات الأمنية في معالجة الظاهرة واسبعاد مقاربات البحث والإنقاذ. حيث لم يتم في الحين تسخير الوحدات البحرية اللازمة للقيام بعمليات البحث في الساعات الأولى للحادثة بل ان عمليات البحث لم تتم بالجدية الكافية ال بعد احتجاج أهالي المفقودين واغلاق الطرقات. تبقى هذه الأرقام حول الضحايا والمفقودين تقريبية وحسب ما يرد في البيانات الرسمية في غياب ان هيكل حكومي يعنى بالمفقودين في قضايا المفقودين في البحر.

الانتحار ومحاولات الانتحار

خلال شهر اكتوبر تم رصد 19 حالة ومحاولة انتحار توزعت كالتالي: 6 حالات ومحاولات انتحار في القيروان و4 حالات في المنستير وحالتيْ انتحار او محاولته في كل من تونس ومدنين وحالة او محاولة انتحار في كل من زغوان ونابل وصفاقس والكاف وقفصة.

19 حالة ومحاولة انتحار

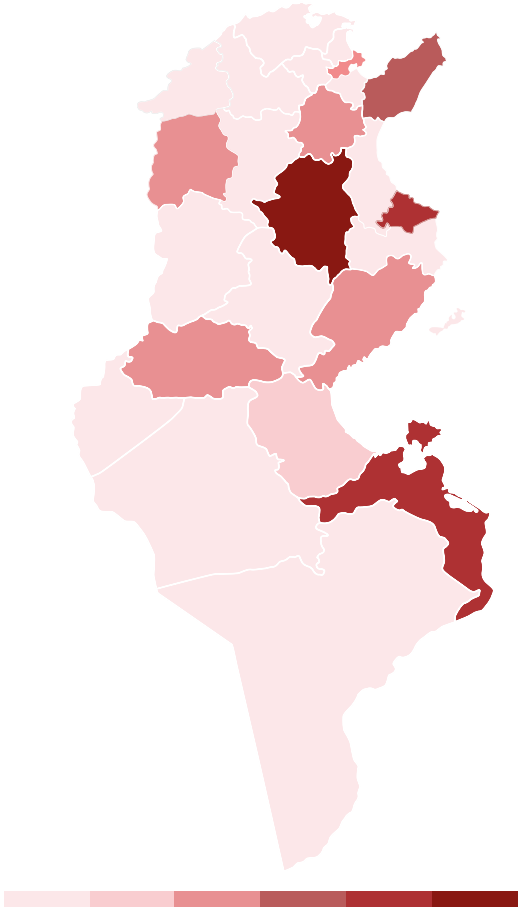

بن عروس	0	0	أريانة
تونس	2	0	بنزرت
منوبة	0	1	زغوان
باجة	0	1	نابل
سليانة	0	0	جندوبة
سوسة	0	1	الكاف
المنستير	4	1	صفاقس
سيدي بوزيد	0	0	المهدية
القيروان	6	0	القصرين
قابس	0	0	تطاوين
توزر	0	2	مدنين
قفصة	1	0	قبلي

وتقدر نسبة الاناث 31, 6 بالمئة من مجموع الضحايا

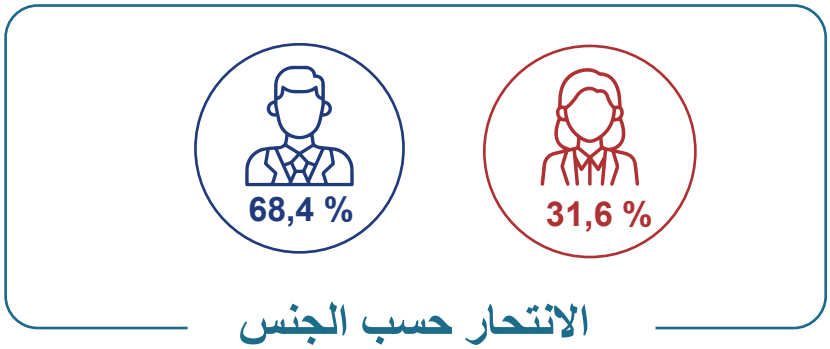

فيما تمثل الفئة العمرية 26-35 سنة حوالي 47 ٪ من ضحايا الحالات المرصودة (9 ضحايا). ومثل الانتحار حرقا ابرز أشكال الانتحار المرصودة وذلك بنسبة 47.4 ٪ يليه الانتحار شنقا بنسبة 36.8 بالمئة ثم تناول مادة سامة بنسبة 10.5٪. ويظل كل شكل من هذه الاشكال عنف ضد الذات وخطوة في ايذاء

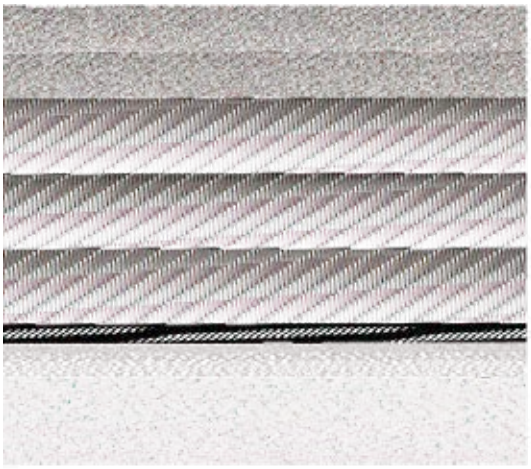

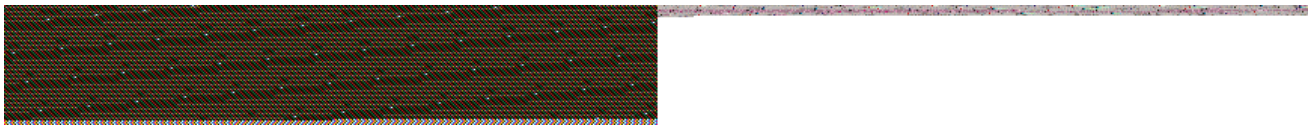

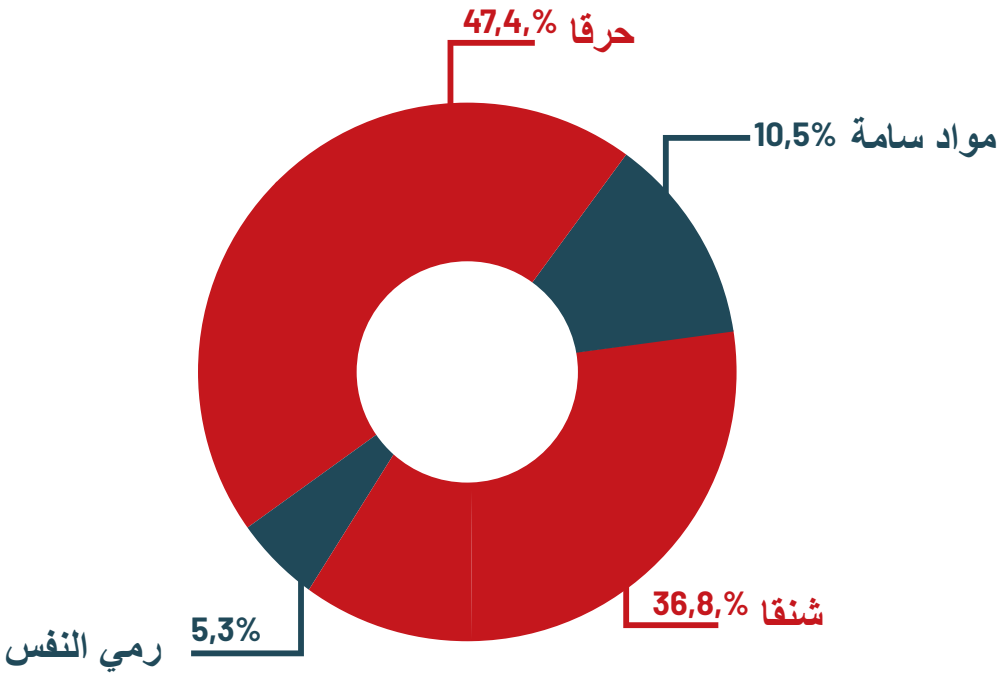

تقرير العنف لشهر أكتوبر

سجل شهر أكتوبر 2021، تطورا واضحا في منسوب العنف، واتجه في العديد من المناسبات إلى أشكاله الأكثر تطرفا وخاصة في فضائه الأسري والعائلي. وفسحة الأمل والتغيير السياسي المسجل منذ يوم 25 جويلية وتركيز الحكومة الجديدة الذي خلف هدنة نسبية فيما يتصل بالحركات الاحتجاجية والمطلبية الاجتماعية، لم يكن له نفس الأثر على ظاهرة العنف.. ليتحول السلوك العنيف وردود الفعل الانفعالية إلى أبرز آليات التعامل بين الأفراد في مختلف الفضاءات والوضعيات. فكان عنوان تواصل بين التلميذ والمربي والزوج والزوجة وما بين التلاميذ فيما بينهم وبين الأبناء وأوليائهم وبين الجيران وبين الأقارب والأصدقاء وفي فضاء العمل وصلب مختلف المؤسسات الاجتماعية.

وأمام غياب كل نويا تفكيك او تشخيص او اهتمام او حتى التفات للقضايا والإشكاليات الاجتماعية التي تمثل دافعا ومحركا للعنف بجميع أنواعه.. يتوقع المرصد الاجتماعي التونسي تواصل ارتفاع نسق العنف واتساع رقعته فأمام عدم تلاشي أسبابه ودوافعه الاجتماعية والاقتصادية لن يتراجع نسقه.

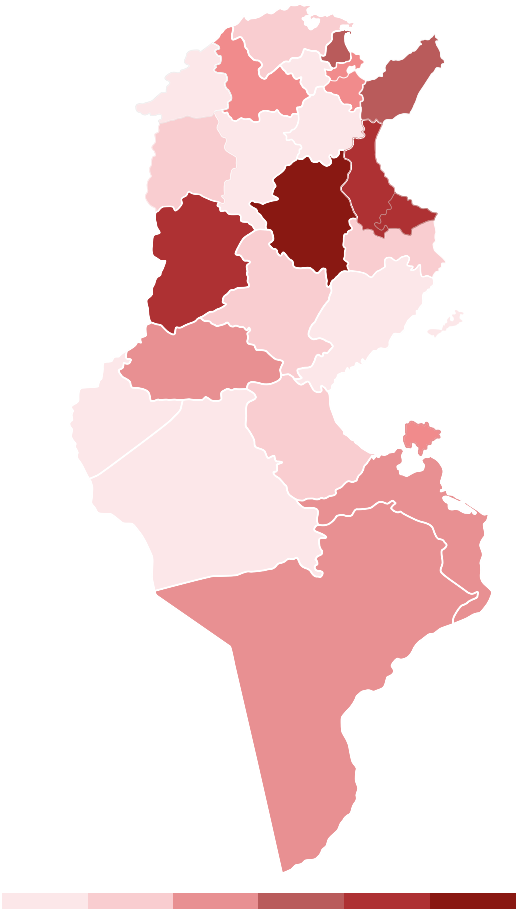

بن عروس	4,5%	9,1%	أريانة
تونس	4,5%	1,5%	بنزرت
منوبة	0%	0%	زغوان
باجة	3%	7,6%	نابل
سليانة	0%	1,5%	جندوبة
سوسة	10,6%	0%	الكاف
المنستير	10,6%	0%	صفاقس
سيدي بوزيد	1,5%	1,5%	المهدية
القيروان	18,2%	10,6%	القصرين
قابس	1,5%	4;5%	تطاوين
توزر	0%	4,5%	مدنين
قفصة	4,5%	0%	قبلي

عنف اسري

ما يمكن التنبيه له من خلال الرصد المسجل خلال شهر أكتوبر، ان العنف الاسري قد اتخذ شكلا اكثر تطرفا في فضاءاته العائلة وفيما يتصل بالعلاقة بين الزوجين، حيث انتهى في اكثر من مناسبة بقتل للزوجة وسجل استعمال مفرط للآلات الحادة كان شهد عمليات حرق انتقامية في ردود فعل قصوى في خلافات زوجية.

والعنف الزوجي الذي يحمل في طياته عنف واضح وموصوف ضد الطفل، كونه يمثل الشاهد والمتضرر نفسيا من تداعياته البسيكولوجية كان أيضا مجالا لعنف مادي على الأطفال وسجل الشهر عدد من احداث الاعتداء والانتهاك التي كان ضحيتها أطفال دون ال 15 عاما.. ولعل من ابرزها الاعتداء الجنسي الذي سجل في حمام الانف من طرف اب على أبنائه ذوات الثلاث والخمس سنوات. ولم يقتصر العنف الاسري حسب نتائج الرصد على الزوجة والابناء، بل شمل أيضا الاباء والامهات..

ويمكن القول ان المنسوب المرتفع للعنف المسجل داخل العائلة وفي الفضاء الاسري والذي بلغ تقريبا ربع العنف المرصود، اين كانت نسبته خلال شهر أكتوبر في حدود ال 21.2%، هو يعكس في جانب كبير منه تنامي حجم اضطراب القيم وتفكك النسيج الاجتماعي داخل المجتمع التونسي وفي نواته الأولى العائلة..

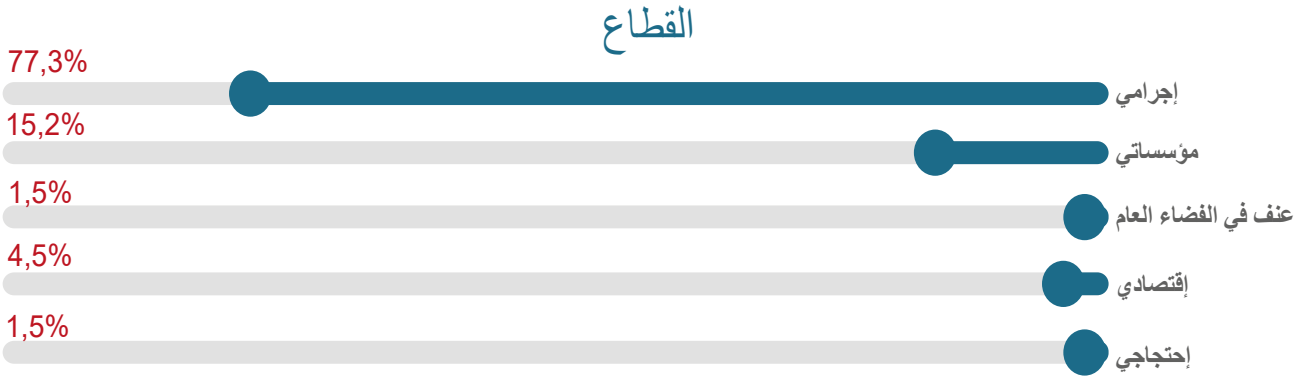

العنف في الفضاء العام

حافظ العنف في الفضاء العام في شكله البراكاجات والسرقة والعنف الاجرامي على المرتبة الاولى في منسوب العنف المسجل خلال شهر أكتوبر، اين بلغت نسبته ال 77.3% من المجموع العام للعنف المرصود.

والجدير بالذكر ان العنف في الفضاء العام قد تسجل نقل نوعية في تمظهراته العامة اين عرف ميول نحو استعمال الاسلحة البيضاء وحتى الأسلحة النارية ايضا.

وعرف العنف تغير في الفاعلين خاصة من ناحية الشريحة العمرية، اين سجل انخراط متزايد للاطفال واليافعين، هذه الفئة التي كانت ضحية التهميش والانقطاع المدرسي والازمة الاقتصادية وتغييها من مختلف البرامج الحكومية التربوية والثقافية والاجتماعية اختارت على مايبدو ان تكون اكثر مرئية عبر سلوك اكثر تطرف وميول نحو العنف.

وسجلت 39,4% من العنف المرصود في الفضاء العام في الشارع، وشهد النقل العمومي نسبة 9.1% من العنف في الوقت الذي عرفت المؤسسات التربوية، معاهد ومدارس واعداديات نسبة 19.7% منه.
ويمكن القول ان المنسوب العال من العنف بجميع اشكاله قد كان له اثر واضح في تغيير خصوصيات الفضاء العام، الذي لم يعد اطارا عامًا للتعايش بل تحول الى فضاء للتعنيف اللفظي والمعنوي وطغت على جانب كبير منه تشكلات للعنف البيئي والعنف الجسدي..

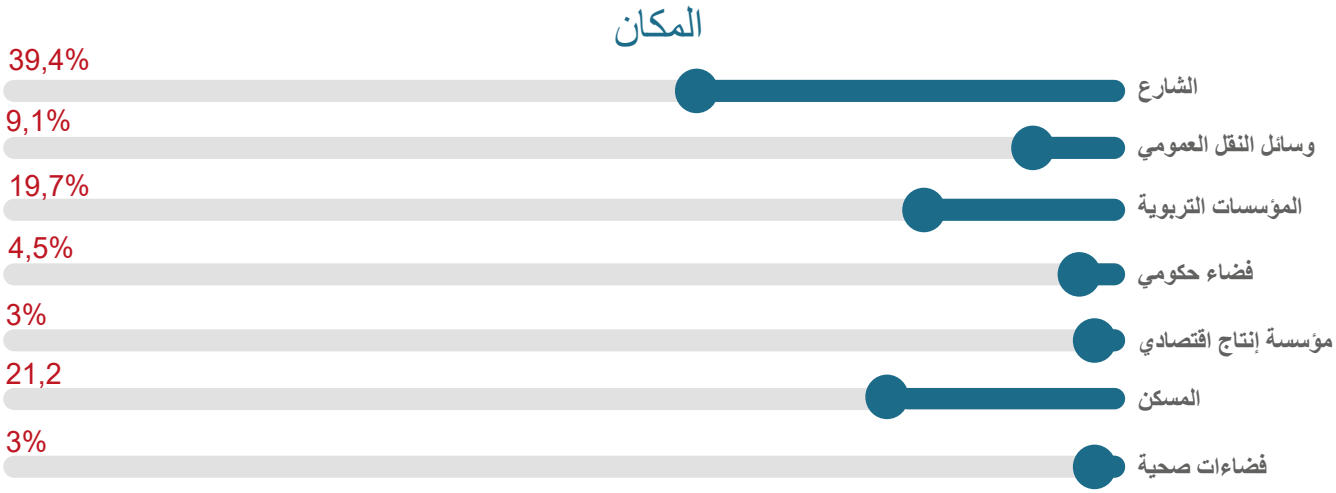

وتتقارب نسب انخراط الافراد والجماعات في احداث العنف فكان الافراد مسؤولون على نسبة 40.9% من العنف المرصود في الوقت الذي جاءت 59.1% منه في شكل جماعي

العنف الجندري

للإشارة انخرطت المرأة في العنف بجميع اشكاله، وحتى منها العنف المنظم، اين نجدها اصبحت جزء فاعلا في أحداثه وأصبحت تعتمد العنف على غرار الرجل كوسيلة للتعامل مع الاخرين وحماية نفسها وفرض ذاتها ومكانتها داخل المجموعة.

وكانت المرأة فاعلة ومسؤولة عن 7.6% من مجموع العنف المرصود في الوقت الذي كان الرجل مسؤول عن نسبة 81.8% منه. في المقابل كانت نسبة الضحية متقاربة بين الرجال والنساء فكان النساء ضحايا في 33.3% من العنف وكان الرجل ضحية في 39.4% من احداث العنف المسجل خلال شهر أكتوبر.

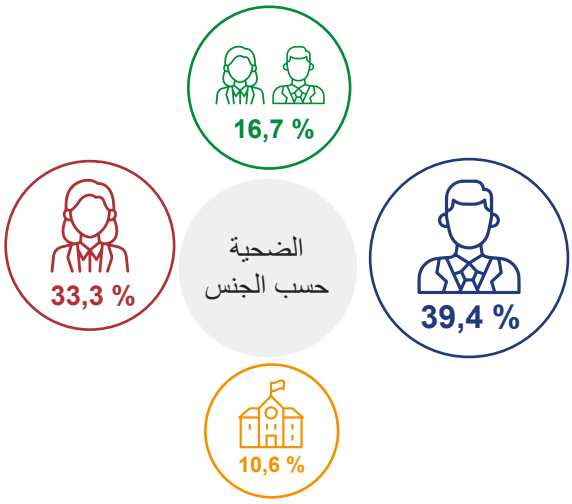

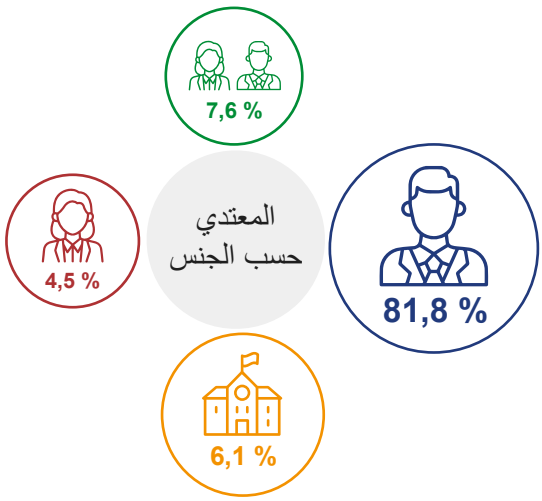

وعدم البحث في اليات تفكيك ومعالجة ظاهرة العنف التي تتزايد شهريا ويتم التنبيه اليه مع كل تقرير شهري للمرصد الاجتماعي التونسي بالمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، لن يكون الا مهدد لعنصر الاستقرار والتعايش بين التونسيين وجب إيجاد صيغ معالجته في القريب العاجل في انخراط كلي لمختلف الهياكل والمؤسسات الرسمية المختصة.

الخاتمة

مثّل اعلان تشكيل الحكومة متنفس سياسي يغذي حالة الترقّب والانتظار وبالتالي استمرار الهدنة. كما أن اختيار أعضاء الحكومة أعاد الروح لابناء المصعد الاجتماعي ومنح النساء حقائب سيادية وهذا امر يرسل برسائل إيجابية للشارع ويمنح مصداقية ونوع من الضمانة والثقة الداعمة للهدنة وحالة الترقب والانتظار.

وتواجه حكومة بودن تحديان رئيسيان لضمان السلم الاجتماعي خلال الربع الأخير من هذا العام وذلك :

- في علاقة بالمواطن من خلال المحافظة على قدرته الشرائية.
- في علاقة بالحركات الاجتماعية عبر تطبيق الاتفاقيات الموقعة (27 اتفاقية في القطاع العمومي) والاستجابة الى مطالب الحركات الاجتماعية وذلك لتفادي انفجار اجتماعي وازن.
- في علاقة بمؤسسات الدولة من خلال تدعيم دورها الاجتماعي في الصحة والنقل والحق في الماء.

كما أن المناخ الاجتماعي الحالي يعمق هشاشة بعض الفئات العمرية وفي مقدمتها الاطفال اذ لا تبدو الرؤيا واضحة بخصوص المشروع المجتمعي الذي نريد أن يكون الطفل واليافع محوره الأساسي لمعالجة مشاكل اجتماعية أساسية متعلقة به كالهجرة غير النظامية والعنف والادمان والانتحار. وهو تحدي اخر تواجهه حكومة بودن وهو التشخيص الشامل والمعالجة الشاملة لمجمل هذه الاشكاليات التي تضاعف من هشاشة الطفل واليافع فالشارع هو المؤسسة المجتمعية الوحيدة التي احتوت الطفل والمراهق.

.

منهجيـة احتسـاب علمية جديدة :

بدايـة مـن شـهر مـارس اعتمد المرصـد الاجتماعـي التونسي بالمنتـدى التونـسي للحقـوق الاقتصادية، لمنهجية احتساب علمية جديدة وفيما يلي بسطة على قواعدها:

المفاهيم :

التحـركات العفويـة : تتسـم بالمباغـة و سرعـة التحـرك نتيجة حـالات الغضب الجماعـي القصوى والاحتقـان الـذي يولدهـا الا أنهـا محـدودة في الزمـان و المـكان وتسـعى إلى الإثارة ولفـت الإنتباه والتعبئـة الإجتماعيـة وتتميـز بطابعهـا السـلمي الا أنهـا تتفـاوت في معـالم تطويـر الاحتجاج بما في ذلك ممارسة العنف.

التحـركات المنظمـة : تحـركات كانـت بالأسـاس عفويـة إلا أنهـا تطـورت وطورت آليـات فعلها في الزمـان والمـكان وتوفـرت عـلى القـدرة عـلى تنظيـم الإحتجـاج والإعـداد لـه وتسـعى إلى تطويـر التعبئة المضادة إلا أنها تبقى في الأساس سلمية.
تتميـز بوسـائلها التنظيميـة و قدرتهـا عـلى ضـمان إسـتمرار فعلهـا و اعـادة التعبئـة مـن جديـد من أجل نفس الأسباب.

التحـركات العشـوائية : هـي التحـركات العنيفـة والتـي تجعـل مـن العنـف المضاد إحـدى آليات فعلهـا وهـي في الغالـب ردود فعـل مبـاشرة توظـف كل الإمكانـات مـن أجـل المواجهـة وتحقيق أهدافها لكنها في الغالب تفتقد عناصر التنظيم والبرنامج والوسائل الواضحة.

منهجية الاحتسـاب :

يحدد التحرك طبقا لشكل الاحتجاج، المكان ومدته في الزمن.

التحـرك الاحتجاجـي يمكـن ان يـدور في اكـثر مـن مـكان وبالتـالي يتـم احتسـابه اكثر من مـرة، أي بحسب عدد الأطر التي شهدت تحركات احتجاجية.

التحرك الاحتجاجية الذي يمتد على اكثر من يوم يتم احتسابه يوميا على انه تحرك جديد.

كل تغيير في الشكل الاحتجاجي للحركة الاحتجاجية يتم احتسابه كتحرك احتجاجي جديد.

منهجية الرصد بالنسبة للهجرة غير النظامية

عمليات الاجتياز المحبطة

يقع الاعتماد على بلاغات وزارة الداخلية وتصريحات الناطق الرسمي للحرس الوطني في مختلف وسائل الاعلام. ولا تتضمن في الاغلب معطيات تفصيلية (... (الجنس والفئات العمرية والجهات التي ينحدر منها المهاجرون

: الواصلون إلى السواحل الأوروبية

هياكل عديدة تصدر معطيات رقمية حول الواصلين إلى أوروبا مثل المفوضية السامية للاجئين والمنظمة الدولية للهجرة ووزارات الداخلية في الدول الأوروبية والوكالة الاوربية لمراقبة السواحل.

تبقى الأرقام المقدمة تقريبية وتحتاج إلى تحيين متواصل حسب الأرقام الصادرة عن الهياكل الرسمية والمدنية التي قد تصدر في تقارير لاحقة لكنها تقدم قراءة للتطور والتغيير في ديناميكيات الهجرة غير النظامية.

الأرقام اللامرئية: هي اعداد المهاجرين التي تصل إلى السواحل الأوروبية دون ان تمر عبر السلطات المحلية او الهياكل الأممية ولا نجد لها اثرا في إحصاء وهي ارقام هامة وتختلف حسب تكتيكات شبكات تهريب المهاجرين. كما تضم أيضا عمليات الانطلاق من السواحل التونسية والتي تنجح في الإفلات من الرقابة الأمنية الصارمة او تلك التي يقع منع اجتيازها دون ان تصدر في بلاغات او دون أن يقع الإعلان عنها.